دور السياسات الزراعية فى الحد من التعديات على الأراضي الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي المصري

د/ محمد عبد القادر عطا الله د/ محمود معوض السيد د/ ولاء على محمد
باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي– مركز البحوث الزراعية مدرس بكلية الزراعة–جامعة القاهرة

المقدمة:

يعتبر توفير إحتياجات المجتمع المصري من السلع الغذائية الإستراتيجية من التحديات التي تواجه الدولة، ويتوقف مدى توفير وإشباع رغبات أفراد مجتمع معين على مقدار ما يحوزه أفراد هذا المجتمع من الموارد كماً ونوعاً، ومن ثم تـــاتى أهمية موردي الأرض والماء حيث أنهما من العناصر الأساسية للإنتاج الزراعي، فلا يمكن وجود زراعة وإنتاج زراعي بدونهما، وأي تدهور أو انخفاض في المتاح منهما كميا أو نوعيا يؤثر بلا شك على إنتاج المجتمع من السلع والمنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها مما يترتب عليه حدوث مشكلة غذائية بالمجتمع تنشا نتيجة عدم قدرة الإنتاج المحلى للمجتمع على تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانه من الغذاء، الأمر الذي يؤثر بلا شك على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالمجتمع. وتعد ظاهرة الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية ظاهرة تعانى منها جميع دول العالم الفقيرة والغنية، ومثلت هذه الظاهرة تحدياً لمعظم دول العالم، وخاصة النامية منها والتى يتزايد عدد سكانها بمعدلات مرتفعة وما يتبع ذلك من ضغوط على الموارد وبخاصة الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن. ومما لاشك فيه إن ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية تعد واحدة من أخطر المشاكل التي تواجهها مصر في الوقت الراهن فقد زادت بشكل ملموس وأثرت على الإنتاج الزراعي والاقتصاد القومي المصري بدرجه كبيره. وأدت الزيادة السكانية المضطردة وزيادة الطلب على المساكن من ناحية وعدم وجود أراضى للبناء عليها بعيدا عن الرقعة الزراعية من ناحية أخرى إلى نشوء العديد من البؤر والمناطق الاستيطانية في العديد من محافظات الجمهورية، فقد عمد الإنسان في ظل التوسع العمراني العشوائي وغير المخطط إلى تحويل الأراضي الزراعية الصالحة من استعمالها الأساسي لاستعمالات أخرى حضريه بإقامة المباني السكنية والمصانع وغيرها عليها، مما أدى إلى تناقص كبير في الرقعة الزراعية المتاحة بالمجتمع، وقد ساعد على ذلك الزيادة الكبيرة في أعداد السكان من ناحية وعدم وجود أراضى كافيه للبناء من ناحية أخرى، فضلا على إقبال ملاك الأراضي الزراعية على بيعها والاستفادة من الارتفاع الشديد في أسعار أراضى البناء بالمقارنة بأسعار الأراضي الزراعية وعدم فعاليه القوانين والتشريعات التي تجرم البناء على الأراضي الزراعية وضعف تنفيذها من ناحية ثالثه مما انعكس في زيادتها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث فى أن أى تدهور أو انخفاض في المتاح من مورد الأرض كما أو نوعا يؤثر على إنتاج المجتمع من السلع والمنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها مما يترتب عليه حدوث مشكلة غذائية بالمجتمع تنشا نتيجة عدم قدره الإنتاج المحلى للمجتمع على تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانه من الغذاء، ومن هنا هل ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية التي تواجهها مصر في الوقت الراهن كان لها أثر على الإنتاج الزراعي ومن ثم الأمن الغذائي؟ ومن ثم الاقتصاد القومي المصري؟، هل هناك دور للسياسات الزراعية (الأفقية، والرأسية) فى تحسين وضع الأمن الغذائي والتقليل من الآثر السلبي لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية؟.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيسى دراسة تطور التعديات على الأراضي الزراعية وأثارها على الأمن الغذائي المصري، وكذا دراسة دور الأراضي المستصلحة حديثا فى تقليل الأثر الناشئ عن التعديات على الأراضي الزراعية **وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:**

- دراسة تطور التعديات على الأراضي الزراعية.
- تحديد الأثر الكمي والقيمي للتعدي على الأراضي الزراعية على أهم المحاصيل فى التركيب المحصولي، وكذا المحاصيل الإستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي، والمحاصيل التصديرية وآثر ذلك على عائد النقد الأجنبي.
- دراسة دور السياسات الزراعية (الأفقية والرأسية) فى تحسين وضع الأمن الغذائي والتقليل من الآثر السلبي لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية، ومنها دراسة تطور المساحات المستصلحة حديثا (تحديد حجم المساحات التى يتم إضافتها للمساحة المزروعة) ودورها فى تقليل الأثر الكمي والقيمي للتعديات على الأراضي الزراعية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

تحقيقا لهدف البحث تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية، والتحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وقد تطلب تنفيذ البحث الاستعانة بمختلف البيانات الإحصائية الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتي تصدرها العديد من الجهات منها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذا الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة التى تناولت موضوع الدراسة بالإضافة إلى الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

- **المفاهيم المتعلقة بالمشاكل التي تؤدي إلى فقد تام للأراضي الزراعية:**

وهي عبارة عن التغير الذي يحدث للأراضي الزراعية بحيث يخرجها مباشرة وبشكل سريع من نطاق النشاط الإنتاجي وتستغرق عملية إعادتها للإنتاج مرة أخرى فترة زمنية طويلة مثال ذلك التعدي على الأراضي الزراعية والتي من أهم صورها[٩]:

١- **تبوير الأراضي الزراعية:** ويقصد بها استقطاع جزء من الأراضي وتركها بدون زراعة، وذلك باستخدام بعض الوسائل التي من شأنها إخراج هذه الأراضي من الحيز الزراعي مثل إغلاق قنوات الصرف الموصلة إليها، أو تشوين مواد البناء أو غمر الأراضي بالماء أو المازوت ... إلخ من تلك الطرق وذلك بهدف بيعها كأرض بناء للاستفادة من فروق أسعار الأراضي. وعلى ذلك يُعد تبوير الأراضي الزراعية بمثابة المقدمة للبناء عليها. وتزداد هذه الظاهرة في المساحات المجاورة لكردون المدن، وأطراف القرى خاصة تلك الواقعة على الطرق الزراعية هذا وقد حظرت المادة ١٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة في وجود مقومات الزراعة.

٢- **التجريف:** ويقصد به إزالة الطبقة السطحية للأراضي الزراعية مما يؤدي إلى تكشف الطبقة السفلية من التربة والتي تقل خصوبتها عن الطبقة السطحية مما يؤثر على صلاحية التربة للإنبات وتدهور قدرتها الإنتاجية، وذلك بهدف استغلال الأتربة الناتجة عن عملية التجريف في أغراض أخرى غير زراعية مثل صناعة الطوب الأحمر. ورغم أن عملية استخدام الأتربة في صناعة الطوب الأحمر يعد من التصرفات القديمة في الزراعة المصرية إلا أنها لم تظهر كمشكلة لها إلا بعد بناء السد العالي وما يترتب عليه من عدم وصول طمي النيل للأراضي الزراعية في الدلتا والوادي. حيث كان يقدر بحوالي ٤,٣ طن للفدان سنوياً عدا ماكان يترسب في المجاري المائية التي يتم تطهيرها خلال السدة الشتوية حيث كانت تستخدم هذه الكميات من الطمي في صناعة الطوب بالإضافة إلى خلطها مع التربة الرملية في الأراضي

المستصلحة حديثاً ومع توقف ورود هذه الكميات من الطمي ارتفعت أسعار الطوب بشكل أصبح يغري الحائزين على تجريف الأراضي الزراعية وبيع الأتربة الناتجة لأصحاب المصانع، وقد تكفل المشرع المصري بتجريم ذلك الفعل من خلال العقوبات المناسبة لمنعه تماماً.

٣- **البناء على الأراضي الزراعية:** مع ازدياد أعداد السكان والحاجة إلى الامتداد العمراني ازدادت ظاهرة البناء على الأراضي الزراعية وقد ساعد على ذلك الارتفاع الشديد في أسعار أراضي البناء مقارنة بأسعار الأراضي الزراعية، وبالتالي فإن استقطاع جزء من الأرض الزراعية وتحويلها إلى مباني ومنشآت من شأنه التأثير على معدلات الإنتاج الزراعي، ولقد حاولت الدولة مواجهة هذه المشكلات عن طريق التشريع، فأصدرت القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨[٥] الذي تضمن عقوبات صارمة للمخالفين لأحكامه، ولكن التطبيق العملي لم يكن متكاملاً، وخالفه كثير من الأهالي ولذلك تعرضوا لكثير من محاضر المخالفات التي تنظرها المحاكم على امتداد مناطق الجمهورية. وتواجه وزارة الزراعة صعوبات شديدة في تطبيق أحكام القانون على الوجه المستهدف، وإن كانت قد نجحت لحد ما في إيقاف هذا الاستنزاف لمورد من أهم موارد ثروتنا الزراعية، فأصدرت القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣، تبعه صدور الأمر العسكري رقم (أ) لسنة ١٩٩٦ بتطبيق عقوبات صارمة على المخالفين لأحكام القانون مع إزالة صور التعديات المختلفة على الأراضي الزراعية.

٤- **أراضي الزراعات الجافة والتصحر:** وهي المخاطر التي تتعرض لها الأراضي الصحراوية المستصلحة أثناء فترات الجفاف حيث النقص في معدلات هطول الأمطار عن المعدلات الطبيعية لها في منطقة ما خلال عدة سنوات متتالية بشكل لا يعادل كمية البخر من تلك الأراضي مما يؤدي إلى تعرية سطح التربة من النباتات مما يجعله أحد أسباب التصحر وهي التدهور البيئي الذي تفقد فيه النظم البيئية القدرة على إلقاء حيث تتدهور خصوبة وإنتاج الأرض. ويمكن تصنيف التصحر وفقاً لأسبابه إلى تصحر الرعى الناشيء عن الرعى الجائر خاصة بالمناطق الجافة المغطاه بغطاء نباتي غير كثيف حيث يتسبب في إزالة الغطاء النباتي بالدرجة التي لا تسمح بتجدده وتصحر الزراعة الجافة الناشيء عن تجهيز الأرض للزراعة بإخلالها من الغطاء النباتي مثل الزراعة بفترة أو ترك الأرض بور بعد الحصاد، وتصحر الأراضي المروية نتيجة عدم إتباع وسائل الري المناسبة لطبيعة التربة بما يضمن طرد الأملاح منها.

- **تطور التعديات على الأراضي الزراعية**

تعد ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية واحدة من اخطر المشاكل التي تواجهها مصر في الوقت الراهن خصوصا بعد ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣، وأثرت على الإنتاج الزراعي والاقتصاد القومي المصري بدرجه كبيره، وقد كشف تقرير حكومي أصدرته وزارتى الزراعة والتنمية المحلية عن أن إجمالي عدد حالات التعدي بالبناء الجائر علي الأراضي الزراعية خلال الفترة من ٢٥ يناير وحتى ٨ فبراير لعام ٢٠١١ بلغ ٣١,١٢٨ ألف حالة تعدى علي الأراضي الزراعية بمختلف المحافظات، كما كشف تقرير صادر عن الإدارة المركزية لحماية الأراضي بوزارة الزراعة، أن مصر فقدت خلال الثلاثين عاماً الماضية ٧٦٠ ألف فدان، مشيراً إلى أنه خلال الأعوام العشرة الأخيرة فقدت حوالي ٣٥٠ ألف فدان من أخصب أراضيها[٦].

وتشير بيانات جدول (١) إلى عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية بلغ حوالي ١,٧٩٦ مليون حالة بإجمالي يبلغ حوالي ٧٩,٨٦٠ ألف فدان، وذلك خلال الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ١٩ نوفمبر ٢٠١٧، وما تم إزالته يبلغ حوالي ٤٣٦,١٩٥ ألف حالة لتمثل نحو ٢٤,٢٨ % من إجمالي حالات التعدي خلال تلك الفترة، فى حين بلغت المساحة التى تم إزالة التعدي عنها حوالي ٢٤,٥٤٠ ألف فدان، تمثل نحو ٣٠,٧٣% من إجمالي المساحة المعتدى عليها لنفس الفترة. أى أن المساحة التى مازالت مفقودة من الأراضي الزراعية نتيجة التعدي عليها خلال الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ١٩ نوفمبر ٢٠١٧ حوالي ٥٥,٣٢٠ ألف فدان.

جدول (١) حالات التعدي على الأراضي الزراعية (عدد، مساحة) وما تم إزالته خلال الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ١٩ نوفمبر ٢٠١٧

الفترة	الأعوام	حالات التعدي				ما تم إزالته				% للمساحات التي تم تنفيذ إزالتها
		العدد	س	ط	ف	العدد	س	ط	ف	
الفترة من 2011/1/25 حتى 2017/11/19	**2011**	287569	23	20	11966	18544	20	19	1162	9.71
	2012	365332	17	4	15562	45328	4	23	2683	17.24
	2013	331842	15	17	14760	38552	9	12	2064	13.98
	2014	276498	18	9	12869	69835	6	1	4244	32.98
	2015	194992	0	21	9001	97293	2	1	5046	56.06
	2016	176166	21	23	8122	79326	19	11	4403	54.21
	حتى 2017/11/19	163917	5	7	7580	87317	21	10	4935	65.11
الإجمالي من 2011/1/1 حتى 2017/11/19		**1796316**	**3**	**9**	**79860**	**436195**	**5**	**8**	**24540**	**30.73**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غير منشورة.

- **التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية**

بإستقراء بيانات جدول (٢) يتضح أن إجمالي المساحة من الأراضي الزراعية التى تم التعدي عليها على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) بلغ حوالي ٧١,٣٣٣ ألف فدان، إحتلت محافظة البحيرة المرتبة الأولى من حيث أكثر المحافظات تعديا على الأراضي الزراعية فى تلك الفترة بمساحة بلغت حوالي ٧,٢١٦ ألف فدان بنسبة بلغت نحو ١٠,١٢% من إجمالي المساحات المعتدى عليها من الأراضي على مستوى الجمهورية خلال تلك الفترة، تليها محافظة الغربية بمساحة بلغت حوالي ٦,٩٠٦ ألف فدان بنسبة تمثل نحو ٩,٦٨%، ثم تليهم كل من (القليوبية، الشرقية، الدقهلية، كفر الشيخ، المنوفية) لتمثل تلك المحافظات السبع نحو ٥٦,٠٦% من إجمالي المساحات المعتدى عليها من الأراضي على مستوى الجمهورية خلال تلك الفترة بمساحة ٣٩,٩٨٩ ألف فدان. وتعد تلك المحافظات من محافظات الوجة البحري التى تستحوذ على أفضل أنوع الأراضي الخصبة على مستوى الجمهورية والتى تحتل المراتب الأولى من حيث مساحات المحاصيل الإستراتيجية الهامة التى يؤثر أى تدهور أو انخفاض في المتاح من مورد الأرض بها كما أو نوعا على إنتاج المجتمع من السلع والمنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها مما يترتب عليه إنخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من تلك المحاصيل مما ينشأ عنه حدوث مشكلة غذائية بالمجتمع تنشا نتيجة عدم قدره الإنتاج المحلى للمجتمع على تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانه من الغذاء.

وعلى مستوى عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية يتضح أن عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) بلغ حوالي ١,٦١ مليون حالة تعدى، إحتلت محافظة البحيرة المرتبة الأولى من حيث أكثر المحافظات التى سجلت حالات تعدى على الأراضي الزراعية فى تلك الفترة بعدد حالات بلغت حوالي ١٨٩,١٧٥ ألف حاله بنسبة بلغت حوالي ١١,٧٥% من إجمالي عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية على مستوى الجمهورية خلال تلك الفترة، يليها كل من (المنوفية، الغربية، القليوبية، الشرقية، الدقهلية، كفر الشيخ) لتمثل تلك المحافظات السبع نحو ٦٠,٠٢% من إجمالي عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية على مستوى الجمهورية خلال تلك الفترة بعدد حالات تعدى بلغت حوالي ٩٦٦,٧٤٢ ألف حالة تعدى.

- **المساحات المستقطعة من الأراضي الزراعية بالتعدي عليها وما تم إزالته منها**

أولا: التعديات الواقعة على الأراضي الزراعية وما تم إزالته منذ صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ حتى ٢٠١٧/١٠/١:

منذ صدور قانون الزراعة رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والذى استثنى من حظر البناء على الأراضي الزراعية مشروعات النفع العام، والمساكن الخاصة بشرط استقرار الحيازة لمدة ٣ سنوات وعدم وجود

مسكن خاص للمالك وزوجته واولاده القصر على مستوى المحافظة، ومشروعات الانتاج الحيوانى والمشروعات التى تخدم الانتاج الزراعي، بإستقراء بيانات جدول (٣) تبين أن إجمالي المساحة المعتدى عليها حوالي ١٨١,٨٧٥ ألف فدان منذ صدور القانون حتى ٢٠١٧/١٠/١، فى حين بلغت المساحة التى تم التعدي عليها منذ صدور القانون حتى ٢٠١١/١/٢٤ حوالي ١٠٣,٢٦٧ ألف فدان لتمثل نحو ٥٦,٧٨% من إجمالي المساحة المعتدى عليها منذ صدور القانون، فى حين بلغت المساحة المعتدى عليها من الأراضي الزراعية من الفترة ٢٠١١/١/٢٥ حتى ٢٠١٧/١٠/١ حوالي ٧٨,٦٠٧ ألف فدان بنسبة مثلت نحو ٤٣,٢٢% من إجمالي المساحة المعتدى عليها منذ صدور القانون.

جدول (٢) التوزيع الجغرافي للتعدي على الأراضي الزراعية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)

المحافظة	المساحة المعتدى عليها (بالفدان)	% لإجمالي المساحة المعتدى عليها	عدد حالات التعدي	% لإجمالي عدد حالات التعدي
المنوفية	4784	6.71	159563	9.91
البحيرة	7216	10.12	189175	11.75
الغربية	6906	9.68	149991	9.31
القليوبية	5771	8.09	149194	9.26
الشرقية	5372	7.53	126842	7.88
الدقهلية	5107	7.16	101053	6.27
أسيوط	3830	5.37	103342	6.42
المنيا	5213	7.31	108833	6.76
سوهاج	4162	5.83	94938	5.89
كفر الشيخ	4833	6.78	90924	5.65
بنى سويف	2866	4.02	72984	4.53
قنا	3579	5.02	63941	3.97
الفيوم	2475	3.47	50016	3.11
الجيزة	1373	1.92	37241	2.31
دمياط	1892	2.65	35531	2.21
الإسكندرية	1702	2.39	28285	1.76
الأقصر	2280	3.20	24115	1.50
القاهرة	359	0.50	7545	0.47
أسوان	498	0.70	6837	0.42
إسماعيلية	458	0.64	5134	0.32
النوبارية	246	0.34	3685	0.23
السويس	323	0.45	555	0.03
بورسعيد	51	0.07	348	0.02
مطروح	5	0.01	136	0.01
الوادي الجديد	4	0.01	79	0.00
شمال سيناء	28	0.04	302	0.02
الإجمالي	**71333**	**100**	**1610589**	**100**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غيرة منشورة.

كما يتضح من بيانات جدول (٣) إلى أن إجمالي المساحات التى تم إزالة التعدي عليها حوالي ٨٢,١٦٤ ألف فدان منذ صدور القانون حتى ٢٠١٧/١٠/١، فى حين بلغت المساحة التى تم إزالة التعدي عليها منذ صدور القانون حتى ٢٠١١/١/٢٤ حوالي ٥٨,٤٢٦ ألف فدان لتمثل نحو ٧١,١١% من إجمالي المساحة المعتدى عليها منذ صدور القانون، وقد بلغت المساحة التى تم إزالة التعدي عليها من الأراضي الزراعية من الفترة ٢٠١١/١/٢٥ حتى ٢٠١٧/١٠/١ حوالي ٢٣,٧٣٧ ألف فدان بنسبة مثلت نحو ٢٨,٨٩% من إجمالي المساحة التى تم إزالة التعدي عليها منذ صدور القانون.

جدول (٣) مساحة التعديات وما تم إزالته منذ صدور القانون رقم ١١٦ حتى ٢٠١٧/١٠/١

البيان	التعديات			ما تم إزالته			ما لم يتم إزالته		
	س	ط	ف	س	ط	ف	س	ط	ف
منذ صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وحتى ٢٠١١/١/٢٤	11	8	103267	2	8	58426	9	0	44841
منذ ٢٠١١/١/٢٥ وحتى ٢٠١٧/١٠/١	التعديات			ما تم إزالته			ما لم يتم إزالته		
	س	ط	ف	س	ط	ف	س	ط	ف
	21	19	78607	4	19	23737	17	0	54870
إجمالي التعديات منذ صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣	التعديات			ما تم إزالته			ما لم يتم إزالته		
	س	ط	ف	س	ط	ف	س	ط	ف
	8	4	181875	6	3	82164	2	1	99711

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غير منشورة.

ثانيا: تقسيمات المساحات المستقطعة من الأراضي الزراعية

بلغت المساحة المستقطعة من الأراضي الزراعية منذ صدور قانون الزراعة رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ حوالي ٣١٨,٤٩٢ ألف فدان، تتوزع تلك المساحة مابين حوالي ٩٩,٧١١ ألف فدان تعديات، وحوالي ٠,٢٠٤ ألف فدان شبكات محمول، بنسب تقدر بنحو ٣١,٣% - ٠,١% على الترتيب من إجمالي الاستقطاعات بالفدان كما في جدول (٤).

جدول (٤) إجمالي الاستقطاعات من الأراضي الزراعية منذ ١٩٨٣ حتى ٢٠١٧/١٠/١

البيان	تعديات	نفع عام	نفع خاص	شبكات المحمول	أحوزة عمرانية مدن	أحوزة عمرانية قرى	جملة الاستقطاعات بالفدان
المساحة بالفدان	99711	27077	30530	204	80000	80970	318492
% للجمهورية	31.3	8.5	9.6	0.1	25.1	25.4	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غير منشورة.

- **أثر الزيادة السكانية والتعدي على الأراضي الزراعية فى اختلال التوازن بين السكان والمساحة المنزرعة وأثر ذلك على متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة**

تؤثر الزيادة السكانية فى الفجوة الغذائية فى **إتجاهين أولهما جانب الطلب** على الغذاء حيث تعنى الزيادة فى عدد السكان زيادة فى الطلب على الغذاء للوفاء بمتطلبات هذه الأعداد الاضافية من السكان، **الاتجاة الثانى يتمثل فى جانب العرض** من الغذاء[٤] حيث تعتبر الزيادة السكانية سببا أيضا فى تناقص المعروض منه فى ذات الوقت وذلك لأن الزيادة السكانية تشكل ضغطا على المساحة المنزرعة مما يؤدى إلى تناقصها تدريجيا ممثلا فى التعدي عليها بالزحف السكانى والصور الأخرى من التعدي التى تم إستعراضها سلفا.

بإستقراء بيانات معدل الزيادة السكانية والمساحة المنزرعة فى مصر بجدول (٥) تبين أنه حدث زيادة متسارعة فى عدد السكان حيث إرتفع عدد السكان من حوالي ٢٦,١٠ مليون نسمة عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٧٢,٨٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ أى زادت وتضاعفت بنسبة تقدر بنحو ١٧٨,٩٣%، فى حين بلغت المساحة المنزرعة عام ١٩٦٠ حوالي ٥,٩٠ مليون فدان زادت تلك المساحة لتبلغ حوالي ٨,٤١ مليون فدان عام ٢٠٠٦ أى بنسبة زيادة تقدر بنحو ٤٢,٥٤% فقط مقارنة بنسبة الزيادة التى طرأت على عدد السكان الذى تضاعف فى تلك الفترة بنحو ٤,٢ أضعاف الزيادة التى طرأت فى المساحة المنزرعة مما يعكس ويؤكد أن هناك زيادة متسارعة فى عدد السكان والتى تفوق الزيادة فى معدلات الانتاج الغذائي. مما ينعكس على نسب الاكتفاء الذاتى ومن ثم الأمن الغذائي فى مصر. وتنعكس الزيادة السكانية والتى تفوق الزيادة فى

المساحة المنزرعة على متوسط نصيب الفرد من تلك المساحة بالفدان حيث كان حوالي ٠,٢٣ فدان عام ١٩٦٠ وإنخفض ليبلغ حوالي ٠,١٢ فدان عام ٢٠٠٦ بنسبة إنخفاض تقدر بنحو ٤٩% فى متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة بالفدان خلال تلك الفترة.

وبالنظر للزيادة فى عدد السكان فى أخر عشر سنوات بالدراسة بالمقارنة بعام ٢٠٠٦ تبين أن عدد السكان عام ٢٠١٦ حوالي ٩٠,٣٠ مليون نسمة مقارنة بحوالي ٧٢,٨٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ أى بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢٤%، فى حين تبين أنه المساحة المنزرعة بلغت حوالي ٩,١٥ مليون فدان عام ٢٠١٦ بالمقارنة بحوالي ٨,٤١ مليون فدان عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٨,٨٠% فقط، أى أن الزيادة فى عدد السكان تقدر بنحو ٢,٧٣ ضعف الزيادة فى المساحة المنزرعة فى عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠٠٦ مما إنعكس على متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة والذى إنخفض من حوالي ٠,١٢ فدان/الفرد عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٠,١٠ فدان للفرد عام ٢٠١٦.

جدول (٥) تطور عدد السكان والمساحة المنزرعة ومتوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة بالفدان خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٦)

السنوات	عدد السكان بالمليون نسمة	المساحة المنزرعة بالمليون فدان	المساحة المنزرعة (أراضى قديمة) مليون فدان	المساحة المنزرعة (أراضى جديدة) مليون فدان	نصيب الفرد من المساحة المنزرعة بالفدان
1960	26.10	5.90	4.73	1.17	0.23
1966	30.10	6.00	4.86	1.14	0.20
1976	38.23	6.13	5.01	1.12	0.16
1986	48.35	6.02	5.21	0.81	0.12
1996	59.30	7.59	5.63	1.96	0.13
2006	72.80	8.41	6.66	1.75	0.12
2007	73.60	8.42	6.54	1.88	0.11
2008	75.19	8.43	6.45	1.98	0.11
2009	76.92	8.78	6.16	2.62	0.11
2010	78.68	8.74	6.12	2.62	0.11
2011	80.50	8.62	6.07	2.55	0.11
2012	82.55	8.80	6.02	2.78	0.11
2013	84.63	8.95	6.18	2.77	0.11
2014	86.44	8.92	6.08	2.84	0.10
2015	88.37	9.09	6.16	2.93	0.10
2016	90.30	9.10	6.15	2.95	0.10

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد متفرقة.

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

- **الأثر الاقتصادي للتعديات على الأراضي الزراعية ودور السياسات الزراعية فى تقليل الأثر الكمي والقيمي للتعديات على الأراضي الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي المصري**

١- الأثر الاقتصادي للتعدي على الأراضي الزراعية على بعض المحاصيل الإستراتيجية:

بدراسة الآثار الاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية والمتمثلة فى المساحة والكمية والقيمة المفقودة من بعض المحاصيل نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية تبين أن متوسط المساحة المفقودة من المحاصيل الصيفية المدروسة بلغ حوالي ٥٢,٣١ ألف فدان كما هو مبين بجدول (٦)، ليحتل محصول الذرة الشامية البيضاء المرتبة الأولى بمساحة تبلغ حوالي ١٩,٤٩ ألف فدان بنسبة تمثل نحو ٣٧,٢٧% من متوسط جملة المساحة المفقودة للمحاصيل المدرسة، يليه الأرز بمساحة مفقودة تبلغ حوالي ١٥,٩٨ ألف فدان لتمثل نحو ٣٠,٥٥% من متوسط جملة المساحة المفقودة للمحاصيل المدرسة، ثم تأتى بعد ذلك باقى المحاصيل

المدروسة والمتمثلة فى كل من الذرة الصفراء، الذرة الرفيعة، الطماطم، الفول السودانى، البطاطس، السمسم، فول الصويا، عباد الشمس، والبصل كامل النضج بمساحات مفقودة تبلغ حوالي ٥,١٨، ٤,٠٧٥، ٢,٨٦٥، ١,٧١١، ١,٢٧٧، ٠,٨٠٢، ٠,٣٠٤، ٠,١٩٠، ٠,٠٨٠ ألف فدان على الترتيب لتمثل نسب تبلغ نحو ٩,٩٠%، ٧,٧٩%، ٥,٤٨%، ٣,٢٧%، ٣,١١%، ١,٥٣%، ٠,٥٨%، ٠,٣٦%، ٠,١٥% على الترتيب من متوسط المساحة المفقودة للمحاصيل الصيفية المدروسة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦).

فى حين تبين أن إجمالي متوسط الكمية المفقودة من المحاصيل الصيفية المدروسة حوالي ٢٢٣,٤٤٠ ألف طن كما هو موضح بجدول (٦)، إحتل محصول الذرة الشامية البيضاء المرتبة الأولى بكمية مفقودة تبلغ حوالي ٦٤,٥٩٧ ألف طن بنسبة تمثل نحو ٢٨,٩١% من جملة متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل المدرسة، يليه الأرز بكمية مفقودة تبلغ حوالي ٦٣,٧٦٣ ألف طن لتمثل نحو ٢٨,٥٤% من جملة متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل المدرسة، ثم تأتى بعد ذلك باقى المحاصيل المدروسة والمتمثلة فى كل من الطماطم، البطاطس، الذرة الصفراء، الذرة الرفيعة، الفول السودانى، البصل الكامل النضج، السمسم، فول الصويا، وعباد الشمس بكميات مفقودة تبلغ حوالي ٤٥,٢٦٤، ١٩,٩٨٠، ١٦,٢٦٥، ٨,٨٨١، ٢,٣٣٦، ١,٢٤٠، ٠,٤٥١، ٠,٤٢١، ٢٣٤ ألف طن على الترتيب لتمثل نسب تبلغ نحو ٢٠,٢٦%، ٨,٩٤%، ٧,٢٨%، ٣,٩٧%، ١,٠٥%، ٠,٥٥%، ٠,٢٠%، ٠,١٩%، ٠,١٠% على الترتيب من إجمالي متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل الصيفية المدروسة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦).

أما بالنسبة للقيمة المفقودة نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية للمحاصيل الصيفية المدروسة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) تبين أن متوسط القيمة المفقودة للمحاصيل المدروسة فى متوسط تلك الفترة حوالي ٤٥٧,٢٦٣ مليون جنية، إحتل محصول الذرة الشامية البيضاء المرتبة الأولى بمتوسط قيمة مفقودة تبلغ حوالي ١٤٣,٧٢٩ مليون جنية، يليه الأرز بقيمة مفقودة تبلغ حوالي ١٣٥,١٦٧ مليون جنية، ثم تأتى بعد ذلك باقى المحاصيل المدروسة والمتمثلة فى كل من (الطماطم، الذرة الصفراء، البطاطس، الذرة الرفيعة، الفول السودانى، السمسم، فول الصويا، البصل الكامل النضج، عباد الشمس) بقيم مفقودة تبلغ حوالي ٦٧,٥٠٣، ٣٦,٧١٣، ٢٥,٥٠٨، ٢٠,٤٥٩، ١٩,٣٤٤، ٥,٠٩٦، ١,٧٣٠، ١,١٦٢، ٠,٨٥٢ مليون جنية على الترتيب من إجمالي متوسط القيمة المفقودة للمحاصيل الصيفية المدروسة نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية فى متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، والذى ينتج عنه خسارة فى متوسط القيمة التصديرية للمحاصيل الصيفية التصديرية تبلغ نسبتها مجتمعة نحو ٢,١١% كما يوضحها جدول (٦)، كما تبلغ نسبة العبء الذى يتحمله الميزان التجاري الزراعي نتيجة لتغطية الكمية المفقودة من المحاصيل الاستيرادية المدروسة من الحاصلات الصيفية مجتمعة نحو ٠,٦٠% من متوسط قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦).

وبدراسة الآثار الاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية والمتمثلة فى المساحة والكمية والقيمة المفقودة من أهم/أو بعض المحاصيل الشتوية نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية تبين أن متوسط المساحة المفقودة من المحاصيل االشتوية المدروسة حوالي ٤٦,٦٩١ ألف فدان كما هو موضح بجدول (٧)، يحتل محصول القمح المرتبة الأولى بمساحة مفقودة تبلغ حوالي ٣٤,٦٥٥ ألف فدان بنسبة تمثل نحو ٧٤,٢٢% من متوسط جملة المساحة المفقودة للمحاصيل الشتوية المدرسة يليه بنجر السكر بمساحة مفقودة تبلغ حوالي ٥,٠١٤ ألف فدان لتمثل نحو ١٠,٧٤% من متوسط جملة المساحة المفقودة للمحاصيل المدرسة، ثم تأتى بعد ذلك باقى المحاصيل المدروسة والمتمثلة فى كل من (البطاطس، طماطم، البصل، الفول البلدى، الشعير) بمساحات مفقودة تبلغ حوالي ١,٩٦٢، ١,٧٩٦، ١,٥٠٥، ١,٠٣١، ٠,٧٢٨ ألف فدان على الترتيب لتمثل نسب تبلغ نحو ٤,٢٠%، ٣,٨٥%، ٣,٢٢%، ٢,٢١%، ١,٥٦% على الترتيب من متوسط المساحة المفقودة للمحاصيل الشتوية المدروسة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦).

جدول (٦) المساحة والكمية والقيمة المفقودة من المحاصيل الصيفية نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية فى متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)

المحصول	متوسط المساحة المزروعة من المحصول (بالفدان)	متوسط الحاصلات الصيفية (بالفدان)	% للحاصلات الصيفية*	متوسط المساحة المعتدى عليها (بالفدان)	متوسط المساحة المفقودة من المحصول (بالفدان) **	متوسط سعر الوحدة (بالجنية/ طن)	متوسط إنتاجية الفدان من المحصول (بالطن)	كمية المفقود من المحصول (بالطن) ***	قيمة المفقود من المحصول (ألف جنية) ****	الصادرات الزراعية (مليون جنية)	% قيمة المفقود لاجمالى الصادرات الزراعية*****	الواردات الزراعية (مليون جنية)	% العبء لتغطية المفقود لاجمالى الواردات الزراعية******
الأرز	1372262	6125886	22.40	71333	15979	2120	3.99	63763	135167	20705	1.16	39685	–
ذرة شامى بيضاء	1674354	6125886	27.33	71333	19497	2225	3.31	64597	143729	20705		39685	0.36
ذرة رفيعة	349963.5	6125886	5.71	71333	4075	2304	2.18	8881	20459	20705		39685	0.05
ذرة صفراء	444816	6125886	7.26	71333	5180	2257	3.14	16265	36713	20705		39685	0.10
فول الصويا	26112.83	6125886	0.43	71333	304	4030	1.41	429	1730	20705	–	39685	0.01
فول سودانى	146936.7	6125886	2.40	71333	1711	8282	1.37	2336	19344	20705		39685	0.04
سمسم	68915	6125886	1.12	71333	802	11307	0.56	451	5096	20705		39685	0.04
عباد الشمس	16275.5	6125886	0.27	71333	190	3644	1.23	234	852	20705		39685	0.01
البصل الجاف	6912.67	6125886	0.11	71333	80	938	15.40	1240	1162	20705	0.03	39685	
طمـــــاطم	246065	6125886	4.02	71333	2865	1491	15.80	45264	67503	20705	0.63	39685	–
البطاطــس	139925.2	6125886	2.28	71333	1629	1277	12.26	19980	25508	20705	0.30	39685	
المتوسط	4492539	67384746	73.34	–	52313	–		223440	457263.7	–	2.11	–	0.60

*% للحاصلات الصيفية = (متوسط مساحة المحصول / متوسط مساحة الحاصلات الصيفية) *١٠٠.

** متوسط المساحة المفقودة من المحصول = (نسبة المحصول للحاصلات الصيفية * متوسط المساحة المعتدى عليها).

*** كمية المفقود من المحصول = (متوسط المساحة المفقودة من المحصول * متوسط انتاجية الفدان من المحصول).

**** قيمة المفقود من المحصول = كمية المفقود من المحصول * متوسط سعر الوحدة من المحصول.

***** % قيمة المفقود لاجمالى الصادرات الزراعية = ((كمية المفقود من المحصول * سعر التصدير)/ قيمة الصادرات))*١٠٠.

****** % قيمة المفقود لاجمالى الواردات الزراعية = ((كمية المفقود من المحصول * سعر الاستيراد)/ قيمة الواردات))*١٠٠.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية لحماية الأراضى، بيانات غيرة منشورة.

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

٣- لموقع الالكترونى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء www.capmas.gov.eg

٤- https://comtrade.un.org

جدول (٧) المساحة والكمية والقيمة المفقودة من المحاصيل الشتوية نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية فى متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)

المحصول	متوسط المساحة المزروعة من المحصول (بالفدان)	متوسط الحاصلات الصيفية (بالفدان)	% للحاصلات الصيفية*	متوسط المساحة المعتدى عليها (بالفدان)	متوسط المساحة المفقودة من المحصول (بالفدان) **	متوسط سعر الوحدة (بالجنية/ طن)	متوسط إنتاجية الفدان من المحصول (بالطن)	كمية المفقود من المحصول (بالطن) ***	قيمة المفقود من المحصول (ألف جنية) ****	الصادرات الزراعية (مليون جنية)	% قيمة المفقود لاجمالى الصادرات الزراعية*****	الواردات الزراعية (مليون جنية)	% العبء لتغطية المفقود لاجمالى الواردات الزراعية******
القمح	3300359	6793399	48.58	71333	34655	2619	2.77	95994	251398	20705		39685	0.67
الشعير	69289	6793399	1.02	71333	728	3501	1.60	1165	4080	20705	-	39685	0.01
الفول البلدي	98208	6793399	1.45	71333	1031	4737	1.43	1474	6981	20705		39685	0.03
بنجر السكر	477521	6793399	7.03	71333	5014	372	21.26	106597	39675	20705		39685	0.20
البصل	143328	6793399	2.11	71333	1505	938	14.61	21993	20623	20705	0.03	39685	
طماطم	171052	6793399	2.52	71333	1796	1532	17.24	30968	47427	20705	0.63	39685	-
البطاطس	186853	6793399	2.75	71333	1962	1277	10.71	21011	26824	20705	0.30	39685	
المتوسط	4446609	6793399	65.45	-	46691	-		279203	397008	-	0.96	-	0.92

*% للحاصلات الشتوية = (متوسط مساحة المحصول / متوسط مساحة الحاصلات الشتوية) *١٠٠.

** متوسط المساحة المفقودة من المحصول = (نسبة المحصول للحاصلات الشتوية * متوسط المساحة المعتدى عليها).

*** كمية المفقود من المحصول = (متوسط المساحة المفقودة من المحصول * متوسط انتاجية الفدان من المحصول).

**** قيمة المفقود من المحصول = كمية المفقود من المحصول * متوسط سعر الوحدة من المحصول.

***** % قيمة المفقود لاجمالى الصادرات الزراعية = ((كمية المفقود من المحصول * سعر التصدير)/ قيمة الصادرات))*١٠٠.

****** % قيمة المفقود لاجمالى الواردات الزراعية = ((كمية المفقود من المحصول * سعر الاستيراد)/ قيمة الواردات))*١٠٠.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية لحماية الأراضى، بيانات غيرة منشورة.

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

٣- الموقع الالكترونى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء *www.capmas.gov.eg*.

٤- *https://comtrade.un.org*

فى حين تبين أن إجمالي الكمية المفقودة من المحاصيل الشتوية المدروسة بلغ حوالي ٢٧٩,٢٠٣ ألف طن، ولما كانت إنتاجية الفدان من بنجر السكر تقدر بحوالي ٢١,٢٦ طن/فدان فان الكمية المفقودة تبلغ حوالي ١٠٦,٥٩٧ ألف طن بنسبة تمثل نحو ٣٨,١٨% من جملة متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل الشتوية المدرسة إحتل بها محصول بنجر السكر المرتبة الأولى ، كما أنه أيضا لما كانت إنتاجية الفدان من القمح تقدر بحوالي ٢,٧٧ طن/فدان فان الكمية المفقودة من محصول القمح تبلغ حوالي ٩٥,٩٩٤ ألف طن لتمثل نحو ٣٤,٣٨% من إجمالي متوسط الكمية المفقودة ليحتل المرتبة الثانية من بين المحاصيل الشتوية المدروسة المتضررة من التعدي على الأراضي الزراعية، الامر الذى يستلزم التوسع فى انتاج القمح افقيا فى الأراضي الجديدة، والتوسع الرأسي عن طريق زيادة الإنتاجية لوحدة المساحة المزروعة من خلال التوسع فى زراعة الأصناف عالية الإنتاجية وإتباع العمليات الزراعية الجديدة والمتطورة، وخفض الفاقد فى المراحل المختلفة لمحصول القمح، وترشيد الاستهلاك لتقليل الفجوة ورفع مستوى الاكتفاء الذاتى من المحصول، كما إحتل محصول الطماطم المرتبة الثالثة بكمية مفقودة تبلغ حوالي ٣٠,٩٦٨ ألف طن بنسبة تمثل نحو ١١,٠٩% من جملة متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل المدرسة، يليهم باقى المحاصيل المدروسة والمتمثلة فى كل من (البصل، البطاطس، الفول البلدى، الشعير) بكميات مفقودة تبلغ حوالي٢١,٩٩٣، ٢١,٠١١، ١,٤٧٤، ١,١٦٥ ألف طن على الترتيب لتمثل نسب تبلغ نحو ٧,٨٨%، ٧,٥٣%، ٠,٥٣%، ٠,٤٢% على الترتيب من إجمالي متوسط الكمية المفقودة للمحاصيل الشتوية المدروسة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦).

أما بالنسبة للقيمة المفقودة نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية للمحاصيل الشتوية المدروسة فى متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) تبين أن متوسط القيمة المفقودة للمحاصيل المدروسة فى متوسط تلك الفترة حوالي ٣٩٧,٠٠٨ مليون جنية، إحتل محصول القمح المرتبة الأولى بمتوسط قيمة مفقودة تبلغ حوالي ٢٥١,٣٩٨ مليون جنية، يليه الطماطم بقيمة مفقودة تبلغ حوالي ٤٧,٤٢٧ مليون جنية، ثم تأتى بعد ذلك باقى المحاصيل الشتوية المدروسة والمتمثلة فى كل من (بنجر السكر، البطاطس، البصل، الفول البلدى، الشعير) بقيم مفقودة تبلغ حوالي ٤٧,٤٢٧، ٣٩,٦٧٥، ٢٦,٨٢٤، ٢٠,٦٢٣، ٦,٩٨١، ٤,٠٨٠ مليون جنية على الترتيب من إجمالي متوسط القيمة المفقودة للمحاصيل الشتوية المدروسة نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية فى متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦). والذى ينشأ عنه خسارة فى متوسط القيمة التصديرية للمحاصيل الشتوية التصديرية تبلغ نسبتها مجتمعة نحو ٠,٩٦% كما يوضحها جدول (٧)، كما تبلغ نسبة العبء الذى يتحمله الميزان التجاري الزراعي نتيجة لتغطية الكمية المفقودة من المحاصيل الاستيرادية المدروسة بالموسم الشتوي مجتمعة نحو ٠,٩٢% من متوسط قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦). ومن ثم تفقد الصادرات الزراعية من المحاصيل (الصيفية، الشتوية) المدروسة مجتمعة فى متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) نحو ٣,٠٧% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية لتلك الفترة، كما يتحمل الميزان التجاري عبء تقدر نسبتة بنحو ١,٥٢% من متوسط قيمة الواردات الزراعية لتلك الفترة تعويضا للكميات المفقودة من المحاصيل الاستيرادية (الصيفية، الشتوية) المدروسة.

٢- دور السياسات الزراعية فى تقليل الأثر الكمي والقيمي للتعديات على الأراضي الزراعية وأثرها على الأمن الغذئى المصري:

تعد السياسات الزراعية من أهم الادوات والآليات لتحسين إدارة القطاع الزراعي بما يحقق الصالح العام، دون التضحية بمصالح المزارعين بل وتعزيزها[١٢]، وقد تتضمنت استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ تطوير أنماط السياسات الزراعية وذلك من خلال توليفة من السياسات الزراعية المقترحة للوفاء بمجموعة من الاهداف الاستراتيجية منها:

١- تحسين معدلات النمو للقطاع الزراعي بإحراز تقدم ملموس فى مجال استصلاح واستزراع الأراضي من جانب، وتحقيق طفرة واضحة فى التطبيقات الميدانية للتكنولوجيا الزراعية من جانب آخر.

٢- تحقيق أعلى معدلات ممكنة من الاكتفاء الذاتى من سلع الغذاء الإستراتيجية دون التضحية بمبدأ كفاءة استخدام الموارد الزراعية خاصة موردى الارض والمياه.

ومن هنا يمكن تقسيم أنماط او انواع السياسات الزراعية التى تهتم او إهتمت الدولة بإتباعها إلى نوعين هما:

أ- سياسة التوسع الأفقى

أصبح أمراً شائعاً أن يقرن التوسع البطئ فى الأراضي الزراعية فى مصر مع الزيادة السريعة فى عدد السكان، ورغم أن الزيادة فى الرقعة الزراعية غير محسوسة بالمرة بل يحدث تآكل لها نتيجة للزحف العمرانى وبعض عمليات التصحر وتمليح التربة لسوء الصرف... إلخ، إلا أن الزيادة المضطردة فى عدد السكان بلغت حدها الأقصى ليس على المستوى المحلى فقط بل العالمى أيضاً، مما جعل العلاقة بين الرقعة الزراعية وزيادة السكان غير مقبولة وغير متكافئة. ومن هنا فإن التوسع الأفقى يجب أن يتمشى مع الزيادة فى السكان، وتحقيق ذلك يتطلب المزيد من استصلاح الأراضي بهدف زيادة كمية وقيمة الإنتاج الزراعي وليس مجرد زيادة المساحة المنزرعة فحسب، فمن الطبيعى والمنطقى أنه كلما زادت مساحة الأراضي الزراعية فى الأراضي الجديدة والمنضمة إلى جملة المساحة المزروعة الكلية كلما زاد الدخل النباتى ومن ثم الزراعي نتيجة الأنشطة الإنتاجية فى هذه الأراضي بلا شك. فكان من الأهمية بمكان توضيح العلاقة بينهما وإظهار تأثير المساحة على الدخل الزراعي.

وبدراسة العلاقة الاتجاهية أوضحت النتائج بجدول (٨) معنوية تأثير العلاقة المقدرة وأن الدخل الحدى لوحدة المساحة بلغ ٣٠,٦ مليون جنيه فى الأراضي الجديدة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، كما إتضح معنوية تأثير إجمالي المساحة الكلية على الدخل النباتى الزراعي على مستوى الجمهورية حيث بلغ الدخل الحدى ١٢٣,٩ مليون جنيه، وإجمالي المساحة مسئولة عن ٨٩% من التغيرات فى الدخل النباتى الزراعي.

جدول (٨) تقديرات العلاقة بين المساحة المزروعة والدخل الزراعي (النباتى) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

البيان	المعادلة	T	R^2	Sig.	F
الأراضي الجديدة	$\hat{Y}_{1i}$= -40101.8 + 30.6 x_{1i}	16.72	0.95	**	279.6
إجمالي المساحة	$\hat{Y}_{2i}$= -948925 + 123.9 x_{2i}	11.19	0.89	**	125.23

$\hat{Y}_{1i}$: القيمة التقديرية للدخل النباتى بالمليون جنية فى الأراضي الجديدة فى السنة i.

$\hat{Y}_{2i}$: القيمة التقديرية للدخل النباتى الكلى بالمليون جنية فى السنة i.

X_{1i}: المساحة فى الأراضي الجديدة بالألف فدان. **X_{2i}: إجمالي المساحة الزراعية بالألف فدان.**

****: معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١.**

المصدر: نتائج التحليل.

إلا أنه خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) نتيجة للأحداث السياسية والاقتصادية حدث الكثير من التغيرات على مستوى الأراضي الزراعية كما ذكر سابقا، حيث شهدت الأراضي الزراعية على حد سواء القديمة والجديدة تراجعاً فى المساحة على مستوى الجمهورية وظهر ذلك بوضوح عام ٢٠١١ كما يتضح من جدول (٩) أنه نتيجة للتعديات على الأراضي الزراعية فقدت الأراضي الزراعية حوالي ٤٦,٥، ٧٥,٢ ألف فدان على مستوى الأراضي القديمة والجديدة على الترتيب مقارنة بعام ٢٠١٠.

وفى عام ٢٠١٢ بلغت التعديات على مساحة الأراضي الزراعية القديمة حوالي ٥١,٨ ألف فدان، وعلى الرغم من ذلك زادت جملة الأراضي الزراعية فى ذلك العام بحوالي ١٨٠ ألف فدان نتيجة زيادة

الرقعة الزراعية فى الأراضي الجديدة بحوالي ٢٣١,٨ ألف فدان، فى حين أنه قد يرجع نتيجة لإزالة التعديات على الأراضي الزراعية فى عام ٢٠١٣ واستعادة هذه الأراضي لنشاطها الإنتاجي مرة أخرى إما نتيجة لإقامة أسوار فقط حول بعض من هذه الأراضي لأقامة حظائر حيوانية غير مرخص لها وبالتالى يمكن زراعتها مرة أخرى ودخولها فى الإنتاج النباتى أو دخول بعض من الأراضي الجديدة إلى ما يسمى بالأراضي القديمة نتيجة لتغير خصائصها الفيزيقية التى تجعلها تصنف ضمن الأراضي القديمة، زادت الرقعة الزراعية بحوالي ١٥٤,٩ ألف فدان، فى حين زادت الرقعة الزراعية فى الأراضي الجديدة عام ٢٠١٤ بحوالي ٦٢,٥ ألف فدان إلا أن المساحة الزراعية الإجمالية انخفضت عن عام ٢٠١٣ بحوالي ٣٧,٩ ألف فدان نتيجة التعدي على مساحة ١٠٠,٣ ألف فدان فى الأراضي القديمة، والذى قد يرجع إلى الأحداث التى شهدتها البلاد قبل وأثناء ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وشهد عام ٢٠١٥ زيادة على مستوى الرقعة الزراعية الإجمالية بحوالي ١٧٩,٢ ألف فدان نتيجة لزيادة الرقعة الزراعية المستصلحة فى الأراضي الجديدة بحوالي ٧٣,٦ ألف فدان، ودخول بعض من الأراضي الزراعية القديمة فى العملية الإنتاجية مرة أخرى بمساحة تبلغ حوالي ١٠٥,٧ ألف فدان. وفى عام ٢٠١٦ زادت الرقعة الزراعية الإجمالية بحوالي ٥,٥ ألف فدان نتيجة لزيادة مساحة الأراضي الجديدة بحوالي ١٣,٦ ألف فدان.

ومما سبق يتضح أنه خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) بلغ متوسط الزيادة فى الأراضي القديمة بحوالي ٥ آلاف فدان، فى حين بلغ متوسط الزيادة بحوالي ٦٧,٧ ألف فدان فى الأراضي الجديدة، بمتوسط زيادة بلغ حوالي ٦٠ ألف فدان على مستوى الرقعة الزراعية الإجمالية.

جدول (٩) المساحة المزروعة بالأراضي القديمة والجديدة بالألف فدان والتغيرات الحادثة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)

السنة	المساحة المزروعة			التغيرات الحادثة سواء نتيجة التعدي على الأراضي الزراعية أو استصلاح الأراضي		
	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	إجمالي المساحة	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	إجمالي المساحة
2011	6071.2	2548.2	8619.4	(46.5)	(75.2)	(121.7)
2012	6019.4	2780.0	8799.4	(51.8)	231.8	180.0
2013	6182.5	2771.8	8954.3	163.1	*(8.2)	154.9
2014	6082.2	2834.3	8916.5	(100.3)	62.5	(37.9)
2015	6155.8	2939.9	9095.7	73.6	105.7	179.2
2016	6147.6	2953.6	9101.2	(8.1)	13.6	5.5
المتوسط	**6109.8**	**2804.6**	**8914.4**	**5.0**	**67.7**	**60.0**

– الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة سالبة، تعكس انخفاض المساحة فى هذا العام عن العام السابق له.

*** تشير إلى انخفاض مساحة الأراضي الجديدة فى هذا العام ويعزى ذلك إلى هجرة بعض المزارعين للنشاط الزراعي فى بعض المناطق لدواعى أمنية كما حدث فى محافظة شمال وجنوب سيناء ومحافظة مطروح.**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

وعلى الرغم من عدم إستقرار مساحة الأراضي الزراعية على مستوى الأراضي القديمة والجديدة على حد سواء خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) كما يتضح من جدول (١٠) إلا أن الدخل الزراعي المتولد من الأنشطة الزراعية حقق ارقاماً موجبة خلال تلك الفترة باستثناء عام ٢٠١٣ فى الأراضي الجديدة، وقد يرجع ذلك إلى أنه فى السنوات التى شهدت تراجعاً فى مساحة الأراضي القديمة كانت زيادة أسعار المحاصيل والمنتجات الزراعية لها دوراً كبيراً فى زيادة الدخل الزراعي فى تلك الأراضي ويستدل على ذلك فى زيادة متوسط الدخل الزراعي فى الأراضي القديمة بحوالي ١٩,٣ مليار جنيه.

جدول (١٠) الدخل الزراعي بالأراضي القديمة والجديدة بالمليار جنيه والتغيرات الحادثة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)

السنة	الدخل الزراعي			التغيرات الحادثة بالدخل الزراعي		
	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	إجمالي الدخل	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	إجمالي الدخل
2011	202.14	47.85	249.99	30.03	10.60	40.64
2012	215.31	52.12	267.42	13.17	4.27	17.44
2013	230.48	51.96	282.43	15.17	(0.16)	15.01
2014	247.53	57.88	305.41	17.05	5.93	22.98
2015	256.03	62.30	318.33	8.50	4.42	12.92
2016	287.87	69.09	356.96	31.84	6.79	38.63
المتوسط	**239.9**	**56.9**	**296.8**	**19.3**	**5.3**	**24.6**

- الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة سالبة، تعكس انخفاض الدخل فى هذا العام عن العام السابق له.

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الدخل الزراعي، أعداد متفرقة.

كما كان لزيادة مساحة الأراضي الجديدة دوراً فى زيادة الدخل الزراعي فى تلك الأراضي بحوالي ٥,٣ مليار جنيه، ونتيجة كمحصلة لزيادة أسعار المحاصيل الزراعية وزيادة الرقعة المستصلحة فى الأراضي الجديدة زاد الدخل الزراعي على مستوى الجمهورية بحوالي ٢٤,٦ مليار جنيه فى متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦).

ب- سياسة التوسع الرأسي

يعنى التوسع الزراعي الرأسي استغلال وحدة المساحة الزراعية للحصول على كمية أكبر من المحصول باستخدام وسائل علمية حديثة في مجال الزراعة مثل استخدام بذور عالية الجودة من خلال زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية المختلفة وخاصة الإستراتيجية منها وتعمل الدولة جاهدة متمثلة فى وزارة الزراعة على التوسع فى عمليات إنتاج التقاوي محليا، واستغلال كافة الإمكانيات المتاحة، لزيادة الإنتاج القومي وزيادة دخل الفلاح والحد من فاتورة الاستيراد من الخارج، وكذا استغلال جيد للأسمدة واستخدام التقنيات الحديثة في الري وغيرها. كما اهتمت إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ بتطوير الإنتاجية الزراعية من خلال:

١- تطوير إنتاجية المحاصيل الحقلية والبستانية.
٢- التوجه نحو الأصناف المقاومة للملوحة والجفاف.
٣- إنتاج الأصناف قصيرة العمر.
٤- الاتجاه نحو التركيز على أساليب الإدارة المزرعية المتكاملة.

فى إطار ما سبق وباستعراض الإنتاجية لأهم المحاصيل المدروسة يتضح لنا من بيانات جدول (١١) أنه على مستوى محصول القمح تبين انه بلغ متوسط إنتاجية ٢,٨٨ طن/الفدان عام ٢٠١٧ مقارنة بحوالي ٢,٦٧ طن/الفدان عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو بلغ نحو ٨,١٣% فيما يعنى اتساقه بتوجه الدولة لزيادة إنتاجية (التوسع الرأسي) للمحاصيل الإستراتيجية وعلى رأسها القمح للحد من فاتورة الاستيراد من الخارج، وبالنسبة لمحصول الفول البلدي فقد بلغ متوسط إنتاجية عام ٢٠١٧ حوالي ١,٤١ طن/فدان مقارنة بحوالي ١,٣١ طن/فدان عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو بلغ نحو ٧,٤٦%، كما انه على مستوى محصول بنجر السكر اتضح انه بلغ متوسط إنتاجيه عام ٢٠١٥ حوالي ٢١,٥٩ طن/الفدان مقارنة بحوالي ٢١,٣١ طن/الفدان عام ٢٠٠٠، بمعدل نمو بلغ نحو ١,٣٢%، وبالنسبة لمحصول الأرز فقد زادت إنتاجية الفدان من حوالي ٣,٨٣ طن/الفدان عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣,٩٢ طن/الفدان عام ٢٠١٦ بمعدل نمو بلغ نحو ٢,٥٥% على الرغم منه انه تجاوزت

إنتاجية نحو ٤,٢ طن/الفدان فى بعض السنوات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، فى حين اتصفت إنتاجية محصول الذرة الشامية (البيضاء، الصفراء) بالثبات النسبي حيث بلغ متوسط إنتاجية حوالي ٣,٣٧ طن/الفدان عام ٢٠١٦ مقارنة بحوالي ٣,٣٦ طن/الفدان عام ٢٠٠٠ وبمعدل نمو بلغ ٠,١٨% فقط. وبالنسبة لمحصول البصل الصيفي كامل النضج (الجاف) فقد بلغ متوسط إنتاجية حوالي ١٥,٨٣ طن/الفدان لمتوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) مقارنة بحوالي ١٢,٧٧ طن/الفدان عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو بلغ نحو ٢٤%، فى حين زادت إنتاجية محصول البطاطس الشتوي من حوالي ٩,٨٦ طن/الفدان عام ٢٠٠٠ الى حوالي ١١,٤١ طن/الفدان عام ٢٠١٧ بمعدل نمو بلغ نحو ١٥,٧٢%، كما أنه على مستوى محصول الطماطم الصيفي فتبين أنه بلغ متوسط إنتاجية حوالي ١٥,٧٨ طن/الفدان عام ٢٠١٦ مقارنة بحوالي ١٣,٣٩ طن/الفدان عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو بلغ نحو ١٧,٨٢%، وبالنسبة لمحصول البصل الشتوي فقد بلغ متوسط إنتاجية حوالي ١٥,٣٥ طن/الفدان عام ٢٠١٧ مقارنة بحوالي ١١,٢١ طن/الفدان عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو بلغ نحو ٣٦,٩٥%، كما بلغ متوسط إنتاجية الطماطم الشتوي حوالي ١٨,٣٠ طن/ الفدان عام ٢٠١٧ مقارنة بحوالي ١٦,٢٧ طن/الفدان عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو بلغ نحو ١٢,٤٩%، فى حين بلغ متوسط إنتاجية البطاطس الصيفي حوالي ١٢,١٥ طن/الفدان عام ٢٠١٦ مقارنة بحوالي ١١,٠٥ طن/الفدان عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو بلغ نحو ٩,٩٥%.

جدول (١١) تطور الإنتاجية بالطن لبعض المحاصيل المدروسة بالتركيب المحصولي مابين عامي ٢٠٠٠ وعامي (٢٠١٦، ٢٠١٧)

المحصول	الإنتاجية عام 2000	الإنتاجية عام 2016	الإنتاجية عام 2017	معدل النمو بين عام 2000 وعامي (2016 ، 2017) (%)
القمح	2.67	–	2.88	8.13
الفول البلدى	1.31	–	1.41	7.46
بنجر السكر	21.31	*21.59	–	1.32
الأرز	3.83	3.92	–	2.55
الذرة الشامية (البيضاء والصفراء)	3.36	3.37	–	0.18
البصل الصيفي كامل النضج (الجاف)	12.77	**15.38	–	24.00
البطاطس الشتوي	9.86	–	11.41	15.72
الطماطم الصيفي	13.39	15.78	–	17.82
بصل شتوى	11.21	–	15.35	36.95
طماطم شتوى	16.27	–	18.30	12.49
البطاطس الصيفي	11.05	12.15	–	9.95

*** متوسط إنتاجية المحصول عام ٢٠١٥.** **** متوسط إنتاجية المحصول للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦).**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

الملخص

إستهدف البحث بشكل رئيسى دراسة تطور التعديات على الأراضي الزراعية وأثارها على الأمن الغذئى المصري، وكذا دراسة دور الأراضي المستصلحة حديثا فى تقليل الأثر الناشئ عن التعديات على الأراضي الزراعية **وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية والمتمثلة فى** دراسة تطور التعديات على الأراضي الزراعية، تحديد الأثر الكمي والقيمي للتعدي على الأراضي الزراعية على أهم

المحاصيل فى التركيب المحصولي، وكذا المحاصيل الاستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي، والمحاصيل التصديرية وآثر ذلك على عائد النقد الأجنبي، دراسة دور السياسات الزراعية (الأفقية والرأسية) فى تحسين وضع الأمن الغذائي والتقليل من الآثر السلبي لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية، ومنها دراسة تطور المساحات المستصلحة حديثا (تحديد حجم المساحات التى يتم إضافتها للمساحة المزروعة) ودورها فى تقليل الأثر الكمي والقيمي للتعديات على الأراضي الزراعية، **وأوضحت أهم النتائج أنه:**

١- بلغ عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية حوالي ١,٧٩٦ مليون حالة بإجمالي يبلغ حوالي ٧٩,٨٦٠ ألف فدان، وذلك خلال الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ١٩ نوفمبر ٢٠١٧، فى حين بلغت المساحة من الأراضي الزراعية التى تم التعدي عليها خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) حوالي ٧١,٣٣٣ ألف فدان، إحتلت محافظة البحيرة المرتبة الأولى من حيث أكثر المحافظات تعديا على الأراضي الزراعية فى تلك الفترة بمساحة بلغت حوالي ٧,٢١٦ ألف فدان بنسبة بلغت حوالي ١٠,١٢% من إجمالي المساحات المعتدى عليها من الأراضي على مستوى الجمهورية خلال تلك الفترة، تليها محافظة الغربية بمساحة بلغت حوالي ٦,٩٠٦ ألف فدان بنسبة تمثل نحو ٩,٦٨%، ثم تليهم كل من (القليوبية، الشرقية، الدقهلية، كفر الشيخ، المنوفية) لتمثل تلك المحافظات السبع نحو ٥٦,٠٦% من إجمالي المساحات المعتدى عليها من الأراضي على مستوى الجمهورية خلال تلك الفترة بمساحة ٣٩,٩٨٩ ألف فدان، وأنه نتيجة الزيادة السكانية والتعدي على الأراضي والتى تفوق الزيادة فى المساحة المنزرعة إنخفض متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة بالفدان من حوالي ٠,٢٣ فدان عام ١٩٦٠ ليبلغ حوالي ٠,١٠ فدان عام ٢٠١٦ بنسبة إنخفاض تقدر بنحو ٥٦,٥% خلال تلك الفترة.

٢- على مستوى الآثر الاقتصادى للتعدي على الأراضي الزراعية على بعض المحاصيل الاستراتيجية فقد تبين أنه بلغ متوسط المساحة المفقودة من المحاصيل الصيفية المدروسة بالبحث حوالي ٥٢,٣١ ألف فدان، ومتوسط كمية مفقودة تبلغ حوالي ٢٢٣,٤٤٠ ألف طن، وبمتوسط قيمة مفقودة بلغ حوالي ٤٥٧,٢٦٣ مليون جنية، والذى ينتج عنه خسارة فى متوسط القيمة التصديرية للمحاصيل الصيفية التصديرية تبلغ نسبتها مجتمعة نحو ٢,١١%، كما تبلغ نسبة العبء الذى يتحمله الميزان التجاري الزراعي نتيجة لتغطية الكمية المفقودة من المحاصيل الاستيرادية المدروسة من الحاصلات الصيفية مجتمعة نحو ٠,٦٠% من متوسط قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦).

٣- فى حين بلغ متوسط المساحة المفقودة من المحاصيل الشتوية المدروسة حوالي ٤٦,٦٩١ ألف فدان، وبمتوسط كمية مفقودة بلغ حوالي ٢٧٩,٢٠٣ ألف طن، فى حين بلغ متوسط القيمة المفقودة حوالي ٣٩٧,٠٠٨ مليون جنية، والذى ينشأ عنه خسارة فى متوسط القيمة التصديرية للمحاصيل الشتوية التصديرية تبلغ نسبتها مجتمعة نحو ٠,٩٦%، كما تبلغ نسبة العبء الذى يتحمله الميزان التجاري الزراعي نتيجة لتغطية الكمية المفقودة من المحاصيل الاستيرادية المدروسة بالموسم الشتوي مجتمعة نحو ٠,٩٢% من متوسط قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦). ومن ثم تفقد الصادرات الزراعية من المحاصيل (الصيفية، الشتوية) المدروسة مجتمعة فى متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) نحو ٣,٠٧% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية لتلك الفترة، كما يتحمل الميزان التجاري عبء تقدر نسبتة بنحو ١,٥٢% من متوسط قيمة الواردات الزراعية لتلك الفترة تعويضا للكميات المفقودة من المحاصيل الاستيرادية (الصيفية، الشتوية) المدروسة.

٤- وعلى مستوى دور السياسات الزراعية فى تقليل الأثر الكمي والقيمي للتعديات على الأراضي الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي المصري، فكانت نتيجة لإنتهاج الدولة سياسة التوسع الأفقى وزيادة مساحة

الأراضي الجديدة دوراً فى زيادة الدخل الزراعي فى تلك الأراضي بحوالي ٥,٣ مليار جنيه، ونتيجة كمحصلة لزيادة أسعار المحاصيل الزراعية وزيادة الرقعة المستصلحة فى الأراضي الجديدة زاد الدخل الزراعي على مستوى الجمهورية بحوالي ٢٤,٦ مليار جنيه فى متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، وكذا الحال بالنسبة لسياسة التوسع الرأسى فقد زادت الإنتاجية لأهم المحاصيل المدروسة وخاصة محصول القمح إذ تبين انه بلغ متوسط إنتاجية ٢,٨٨ طن/الفدان عام ٢٠١٧ مقارنة بحوالي ٢,٦٧ طن/الفدان عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو بلغ نحو ٨,١٣% فيما يعنى اتساقه بتوجه الدولة لزيادة إنتاجية (التوسع الرأسى) للمحاصيل الإستراتيجية وعلى رأسها القمح للحد من فاتورة الاستيراد من الخارج، كما انه على مستوى محصول بنجر السكر اتضح انه بلغ متوسط إنتاجيه عام ٢٠١٥ حوالي ٢١,٥٩ طن/الفدان مقارنة بحوالي ٢١,٣١ طن/الفدان عام ٢٠٠٠، بمعدل نمو بلغ نحو ١,٣٢%.

التوصيات:

- الحزم فى تطبيق قانون الحفاظ على الرقعة الزراعية بمواده كاملاً على الكل سواء من خلال فرض غرامات مالية كبيرة أو السجن المشدد، ومنع التصالح فى البناء على الأراضي الزراعية تحت أى ذريعة، وإزالة أي مبان قائمة، وعدم توفيق أوضاعها بأى شكل.
- إعداد مشروع قانون لإنشاء جهاز للأمن الغذائي يتبع مجلس الوزراء، وتكون مهمته تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية، والأمن الغذائي، من خلال التنسيق بين الوزارات المعنية.
- تحسين معدلات النمو للقطاع الزراعي بالاهتمام بالتوسع الأفقى فى مجال استصلاح واستزراع الأراضي لما له أثر ملموس فى زيادة الناتج الزراعي ورفع معدلات الاكتفاء الذاتى من المحاصيل وبخاصة الإستراتيجية كما أوضحتها نتائج البحث.
- العمل على التوسع فى إستنباط واستخدام الأصناف عالية الإنتاجية وقصيرة المكث فى الأرض لما لها من أثر ملموس فى زيادة الإنتاجية ورفع معدلات الاكتفاء الذاتى، وكذا رفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية خاصة مورد الأرض.

المراجع:

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد متفرقة.

٢- الموقع الالكترونى لقاعدة بيانات التجارة الدولية لمنظمة الأمم المتحدة https://comtrade.un.org.

٣- الموقع الالكترونى للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء *www.capmas.gov.eg*.

٤- حلمى سلامة محمود قنديل (دكتور)، الفجوة الغذائية بمصر: أسبابها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، ٢٠١٦.

٥- سعد هجرس (دكتور)، الزراعة المصرية (الماضي – الحاضر – المستقبل)، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠.

٦- صلاح على صالح فضل الله (دكتور)، التعدي على الأراضي الزراعية ونهر النيل وأثارهما على الاقتصاد المصري (دراسة إقتصادية)، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد ٤٦، العدد ٢، إبريل ٢٠١٥.

٧- عبد القادر محمد عبد القادر(دكتور)،طرق قياس العلاقات الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، دار الجامعات المصرية للنشر، الإسكندرية، أكتوبر ١٩٨٩.

٨- على عبدالمحسن على عبدالسيد (دكتور)، الوضع الحالى والتصور المستقبلى للتعديات على الأراضي الزراعية، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية، مجلد ٩٠، العدد الأول، ٢٠١٢.

٩- محمد مدحت مصطفى (دكتور)، اقتصاديات الأراضي الزراعية، الأسس والنظريات والتطبيق، مكتبة ومطبعة الإشعاع، ١٩٩٨.
١٠- منتصر محمد محمود حمدون (دكتور)، تحليل اقتصادى للتعديات على الأراضي الزراعية فى مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة، مجلد ٥، العدد ١١، ٢٠١٤.
١١- وجدى شفيق عبداللطيف (دكتور)، الأبعاد المجتمعية للامتداد العمرانى على الأراضي الزراعية: دراسة حالة ميدانية فى مركز أبو حمص بمحافظة البحيرة، مجلة كلية الأداب، جامعة طنطا، مجلد ٢، عدد ٢٧، ٢٠١٤.
١٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠.
١٣- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غير منشورة.
١٤- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.
١٥- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الدخل الزراعي، أعداد متفرقة.

16- William H. Greene, Econometric Analysis, Seventh Edition, International Edition, New York University 2012.

الملاحق

جدول (١) المساحة المزروعة بالمليون فدان، والدخل الزراعي بالمليار جنيه على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

السنة	المساحة المزروعة			الدخل الزراعي		
	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	إجمالي المساحة	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	إجمالي الدخل
2000	6.24	1.59	7.83	61.40	10.27	71.67
2001	6.41	1.54	7.95	64.52	10.22	74.74
2002	6.49	1.66	8.15	72.90	11.36	84.26
2003	6.46	1.66	8.11	84.03	12.82	96.85
2004	6.62	1.66	8.28	96.87	14.96	111.83
2005	6.65	1.74	8.38	110.86	16.11	126.97
2006	6.66	1.75	8.41	119.06	18.36	137.42
2007	6.54	1.89	8.42	134.33	21.62	155.95
2008	6.45	1.98	8.43	159.11	26.55	185.66
2009	6.16	2.63	8.78	154.87	34.57	189.44
2010	6.12	2.62	8.74	172.11	37.25	209.36
2011	6.07	2.55	8.62	202.14	47.85	249.99
2012	6.02	2.78	8.80	215.31	52.12	267.43
2013	6.18	2.77	8.95	230.48	51.96	282.44
2014	6.08	2.83	8.92	247.53	57.88	305.41
2015	6.16	2.94	9.10	256.03	62.30	318.33
2016	6.24	1.59	7.83	287.87	69.09	356.96

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الإحصاءات الزراعية، نشرات الدخل الزراعي، أعداد متفرقة.

The Role Of Agricultural Policies In Reducing Aggression On Agricultural Land And Its Impact On Egyptian Food Security

Dr. Mohamed A. Attala **Dr. Mahmoud Maawod El sayed**

Agricultural Economic Research Institute, Agricultural Research Center.

Dr. Walaa A.M

Faculty of Agriculture, Cairo University.

Summary

The main objective of the study is to study the development of aggression on agricultural land and their impact on Egyptian food security, study the role of newly reclaimed land in reducing the impact of agricultural land aggression as well. Through a set of sub-objectives as the study of the development of agricultural land aggression, identification the effects of agricultural land aggression in terms of quantity and value on the most important crops, study strategic crops related to food security, the impact of export crops on the outcomes of foreign exchange, study the development of the newly reclaimed land and its role in reducing the effects of agricultural land aggression in terms of quantity and value, Main findings indicated the following:

- The area of agricultural land in which the aggression occurred that was about 71.333 thousand feddans during the period 2011-2016, El-Beheira governorate comes on the top with a percentage of about 10.12% of the total aggression areas, El Gharbia representing about 9.68%, then Followed by El Qalyubia, El Sharqia, El Dakahleya, Kafr El Sheikh and Menoufia. These governorates represent about 56.06%.
- The cultivated area per capita was decreased from about 0.23 feddans in 1960 to about 0.10 feddans in 2016 as a result of the increase in population and the aggression on land.
- The missing area of summer crops was about 52.31 thousand feddans, missing quantity was about 223.440 thousand tons and the average missing value was about million LE 457.263 resulting in a loss in export value of export summer crops, which together accounted for about 2.11%. The loading percentage on agricultural

trade balance is about 0.60% of agriculture imports value as a result of covering the missing quantity of imported summer crops during the period (2011-2016).

- The missing area of winter crops was about 46.69 thousand feddans, missing quantity was about 279.203 thousand tons and the average missing value was about million LE 397 resulting in a loss in export value of export winter crops, which together accounted for about 0.96%. The loading percentage on agricultural trade balance is about 0.92% of agriculture imports value as a result of covering the missing quantity of imported winter crops during the period (2011-2016).Thus, agriculture exports were loss of summer and winter crops about 3.07% of agriculture exports value during (2011-2016). Also the trade balance was load about 1.52% of agriculture imports value of such period for recover missing quantity of imported summer and winter crops.
- The agricultural income has been increased by LE billion 5.3 as resulting in the government's policy of horizontal expansion and increase the area of new land.

In the light of the achieved results, the research offered the following **recommendations:**

- Establishment of a food security agency to be followed by the Council of Ministers, whose task is to achieve self-sufficiency of food commodities and food security through coordination between the ministries concerned.
- Improving the growth rates of the agricultural sector by attention to the horizontal expansion in land reclamation and cultivation.
- Expediting the development and use of high-productivity and short-lived varieties in the land.